الـوحـدة رقـم 15
الحق في البيئـة الصحية

الغرض من الوحدة رقم 15

الغرض من هذه الوحدة هو استعراض مفهوم الحق في البيئة الصحية.

هذه الوحدة:

- تقدم نبذة موجزة عن تاريخ تطور الحق في البيئة الصحية؛
- تستعرض على نحو موجز المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بالحق في البيئة الصحية؛
- تناقش الترابط بين الحق في البيئة الصحية وغيره من الحقوق؛
- تحدد آليات إعمال هذا الحق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

مـقــدمــة

في العقود القليلة الماضية تزايد الوعي بالآثار المدمرة للتلوث البيئي على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها زيادة ملفتة للنظر، وتنامي هذا الوعي في أعقاب التدهور الشديد الذي أصاب البيئة العالمية – على الأرض وفي الماء والهواء – على مدى القرنين الماضيين. وإذا كان للأنشطة البشرية انعكاس سيئ دائماً على الطبيعة، فقد تزايدت الآثار السلبية لهذه الأنشطة زيادة مضاعفة خلال تلك الفترة الزمنية. ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً في الرأي على الآثار الناجمة عن عدد محدود من التغيرات في هذا الصدد.[1]

من هذه التغيرات النمو السكاني الذي بدأ أصلاً في أوروبا، حيث ارتفع تعداد السكان من حوالي 80 مليون نسمة عام 1500 إلى 266 مليوناً بنهاية القرن التاسع عشر، واقترن هذا النمو بقطع الغابات وتلوث المياه واستنزاف خصوبة التربة بسبب الاستخدام المفرط. وكنتيجة جزئية لظروف الازدحام بدأ السكان في الرحيل من أوروبا إلى قارات وأماكن أخرى، بما في ذلك الأمريكيتين وأفريقيا وأجزاء من آسيا، حيث ارتفع تعداد السكان في هذه المناطق ارتفاعاً مضاعفاً في العقود الأخيرة.

واقترنت هجرة الأوروبيين والاستعمار الأوروبي بعقلية تشجع على استغلال الأرض ومواردها الطبيعية، مما كان له تأثير واسع على الأوضاع البيئية على مدى الأعوام المائتين الماضية. وفي القرن الماضي، تبنت المجتمعات الاشتراكية منهجاً استغلالياً مماثلاً تجاه الأرض، مما ترتب عليه معاناة الدول الاشتراكية بدورها من تدهور بيئي خطير.

وفي تطورات مرتبطة بهذه الأوضاع، قدم العلم والبحث العلمي المرتبط بالسلطة السياسية والاقتصادية منافع جمة للبشرية، إلا أنه أدي أيضاً إلى خلل خطير في البيئة، تجلت أفظع صوره بلا شك في القنبلة الذرية.

ولكن بطبيعة الحال لم تنتهج جميع الثقافات هذا النهج، حيث حاول بعضها مقاومة التغيرات التي أملتها الرأسمالية والعلم؛ بما فيها الأضرار البيئية. فعلى مدى عدة قرون ظل بعض الأوروبيين يعربون عن

احتجاجهم على الأضرار البيئية السلبية التي حدثت في بلادهم نتيجة الثورة الصناعية وما ارتبط بها من تغيير. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، اشتد القلق بدرجة كبيرة بشأن تراكم الآثار السلبية لكل هذه التطورات على البيئة، وبدأ الدمار البيئي الذي ظهر واستمر في الظهور في بلاد مختلفة حول العالم يوثق ويناقش على نحو مطرد.

التنمية أم التدمير

دراسة حالة من الهند

"مع استقلال الهند ظهر صراع بين أيديولوجيتين متقابلتين بشأن صياغة مستقبل الهند، هما أيديولوجية غاندي لاستدامة الأوضاع، وأيديولوجية نهرو للتحديث. وقد انتصر دعاة التحديث بسهولة، وكانوا يمثلون آمال الصفوة الموجودة في مجتمع المدن بالهند، وكان هذا الانتصار بداية لجهود ضخمة تبنتها الدولة لتنمية الموارد الطبيعية في البلاد لحفز النمو الصناعي. وأطلق نهرو على السدود ومحطات الطاقة اسم معابد الهند الحديثة، داعياً بذلك أبناء القبائل والفلاحين إلى التضحية من أجل المصالح الوطنية التي تعلو على مصالحهم الشخصية.

"وقد ضحى هؤلاء المواطنون بالفعل، فعندما غمرت مياه السدود أراضيهم لم يحصلوا إلا على تعويضات هزيلة. وكان نبات البامبو يقدم لمصانع الورق بأسعار زهيدة، ولم تلبث هذه المصانع أن استنزفت البامبو سريعاً فتحولت إلى نبات الأوكاليبتوس. لكن ملايين الحرفيين في الريف الذين كانوا يعتمدون على البامبو لم يكن أمامهم هذا الخيار فأصبحوا بذلك لاجئين "بيئيون". ثم ظهر تناقضان أساسيان بعد ذلك في استراتيجية التنمية، فبينما كان الحديث دائراً عن التحديث لم تُبذل أي جهود جادة من أجل توعية جموع الأميين في الهند. وغدا التحديث بالنسبة لهؤلاء الأفراد، الذين كانت أرزاقهم ترتبط بالأرض والنظام البيئي، لا يعني شيئاً إلا تدمير قاعدة الموارد الطبيعية التي درجوا على الاعتماد عليها. بل إن التنمية سرعان ما أصبحت مساوية لتحويل موارد الأمة لتصب في مصلحة فئة محدودة من الصفوة النهمة ذات النفوذ من ملاك الأراضي وسكان المدن المنخرطين في الصناعات وقطاعات الخدمات المنظمة. وكان تدفق الموارد محكوماً بدعم واسع النطاق تقدمه الدولة، مما ترتب عليه خلق نظام لاستخدام الموارد يتسم بالقصور البالغ، وأدى إلى استنزاف الموارد في الوقت الذي أحدث فيه مزيداً من الظلم الاجتماعي والخلل بين أقاليم الهند. وكان من المحتم أن تؤدي هذه التناقضات إلى ردود فعل إصلاحية تمخضت عن مجموعة كبيرة من المبادرات البيئية".[2]

تطور الحق في البيئة الصحية

على الرغم من وجود محاولات لوضع اتفاقيات دولية فيما يتعلق بقضايا البيئة في القرن التاسع عشر مع التركيز على المحافظة على الحياة البرية، إلا أنه وحتى مؤتمر استوكهولوم الذي عقد في عام 1972 لم يكن هناك أي صك دولي مخصص للإقرار بالحق في البيئة الصحية على نحو واضح وصريح. وقد اعتمد مؤتمر استوكهولم ما يعرف بإعلان ستوكهولم، الذي يتكون من ثلاثة صكوك غير ملزمة، هي قرار بشأن الترتيبات المؤسسية والمالية، وإعلان يتضمن 26 مبدأ، وخطة عمل تتضمن 109 توصية.

ويعتبر إعلان ستوكهولم نقطة بداية هامة على طريق وضع صكوك تعني بالبيئة على المستوى العالمي والوطني. ويربط المبدأ الأول من هذا الإعلان بين المحافظة على البيئة ومعايير حقوق الإنسان، حيث ينص على أن:

للإنسان الحق الجوهري في الحرية، والمساواة وظروف الحياة الملائمة، في بيئة تسمح خصائصها بحياة تتسم بالكرامة والسلامة، وعليه مسؤولية جسيمة تتمثل في حماية البيئة وتحسينها من أجل الأجيال الحالية والقادمة.

وقد أثر مؤتمر ستوكهولم على التطورات القانونية والمؤسسية على مدى العقدين التاليين لانعقاده، ومن هذه الآثار إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما ساهم في إبرام الاتفاقيات الدولية بشأن قانون البحار عام 1982، والتي تمثل إطاراً شاملاً لوضع قواعد عالمية تتعلق بحماية البيئة البحرية والموارد البحرية الحية. كما أعقب مؤتمر ستوكهولم مجموعة من التطورات الإقليمية الهامة، منها اعتماد المجموعة الأوروبية لقواعد ولوائح جديدة تعني بالبيئة، وإنشاء لجنة للبيئة بالمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

وفي عام 1983، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وعينت رئيس وزراء النرويج "جرو هارلم بروندلاند" رئيساً لها. وقد أنشئت هذه اللجنة كهيئة مستقلة ترتبط بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، ولكنها لا تخضع لرقابة أي منها. وفي ديسمبر/كانون الأول 1987، نشرت اللجنة تقريراً عرف بتقرير بروندلاند ومما ساهم فيه هذه التقرير: إفشاء مصطلح جديد هو التنمية المستدامة، والنظر إلى أنشطة التنمية الاقتصادية في سياق تبعاتها البيئية. كما دعا التقرير إلى عقد مؤتمر ثان للأمم المتحدة لتناول مسألة البيئة والتنمية.

وبعد مرور عشرين عاماً على مؤتمر ستوكهولم، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في يونيو/حزيران 1992 في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل. وكان الغرض منه هو بلورة الاستراتيجيات والتدابير اللازمة لإيقاف آثار التدهور البيئي، ودعم الجهود الوطنية والدولية لتعزيز التنمية المستدامة والسليمة بيئياً في جميع البلدان. وشهد هذا المؤتمر مشاركة غير مسبوقة من آلاف المنظمات الغير حكومية من جميع أنحاء العالم.

واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ثلاثة صكوك غير ملزمة، من بينها إعلان ريو للبيئة والتنمية الذي يتضمن 27 مبدأ. وينص المبدأ الأول منها على أن "يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة". وإذا كان المبدأ الأول لم يصل إلى حد الاعتراف بالبيئة الصحية كحق أساسي من حقوق الإنسان، فإنه يسير في هذا الاتجاه. كما اعتمد مؤتمر ريو ما عرف باسم "جدول أعمال القرن 21"، وهو برنامج بعيد المرام للتنمية المستدامة يمثل ركيزة التعاون الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة.

الوضع العالمي الحالي

تميزت الفترة ما بعد انعقاد مؤتمر ريو بظاهرة العولمة. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي الذي تدعمه العولمة سمح لبعض الدول بخفض نسبة من يعيشون في الفقر، فقد تزايدت حدة الفقر والتهميش في دول أخرى. وشهد عدد كبير جداً من الدول تردي الأحوال الاقتصادية وتدهور الخدمات العامة، كما ارتفع التفاوت في الدخول فيما بين الدول المختلفة وفي داخل الدولة الواحدة، وساءت مشاكل البطالة.

وتشير وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنونة "التوقعات البيئة العالمية" (1997)، إلى أنه خلال نفس الفترة قد استمر التدهور في حالة البيئة العالمية، مع تزايد انبعاث المواد السامة والغازات المسببة لظاهرة "الاحتباس الحراري"، وعدم تراجع معدلات استئصال الأشجار، واستمرار تقلص التنوع الحيوي.

التدهور البيئي وسياسة توجيه اللوم

"حيث أن البيئة أصبحت موضوعاً هاماً على المستوى العالمي، وفي كل دولة من دول جنوب شرق آسيا، فقد بدأ السعي لتعقب الجناة وتحديد الأسباب الكامنة وراء عدد من المشاكل مثل استئصال الأشجار وتآكل التربة وتلوث المياه المخزنة وفقد التنوع الحيوي والتلوث. لكن وكالات التنمية الرئيسية عمدت إلى الالتفاف حول النقد الموجه إلى المفهوم السائد للتنمية باعتباره السبب الأول وراء المشاكل البيئية، بأن اعتبرت أن هذه المشاكل ناجمة عن الرجعية والتخلف والفقر. ودخلت البيئة إلى الساحة العامة من خلال ما يمكن تسميته بـ "سياسات اللوم"، أي تصيُّد جهة معينة أو مجموعة من الجهات ذات الدور الاقتصادي الاجتماعي لتحميلها المسؤولية. ولذلك فليس من المستغرب أن تنزع سياسات اللوم إلى إيجاد كبش للفداء.

"وعلى المستوى الوطني، بدأت أصابع الاتهام تتجه بوجه خاص إلى المزارعين والفلاحين وسكان المرتفعات الأقل حظاً من الثراء والتعليم والعمران الحضري، باعتبارهم الجناة الذين يدمرون البيئة على حساب ملاك الأراضي. أما على المستوى المحلي، فتأخذ سياسات اللوم بعداً عرقياً بدرجة أشد. ففي شمال تايلاند وفي لاوس وفيتنام، يُنظر إلى الأقليات العرقية من سكان المرتفعات على أنهم متخلفون وأصحاب ممارسات زراعية مدمرة، أبرزها نظام الدورة الزراعية. وفي هذه الحالة تلجأ سياسات اللوم السائدة إلى استخدام واستغلال الاختلافات العرقية".[3]

الحق في البيئة الصحية باعتباره من حقوق الإنسان

المعايير الدولية

يرد ذكر البيئة مباشرة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تنص المادة 12(2) التي تتناول الحق في الصحة؛ على أن:

> تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل: ... (ب) تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية؛...

وكما أشرنا من قبل، فقد جاء أول اعتراف صريح بالحق في البيئة الصحية في إعلاني ستوكهولم وريو كصكين غير ملزمين. ولم يكن المقصود من هذين الإعلانين إقامة حقوق والتزامات قانونية، إلا أنهما أسهما في تطوير القوانين الدولية والوطنية.

وفيما يتعلق بالالتزامات البيئية، هناك بعض المعاهدات الدولية ذات الصلة، منها ما يلي:

- اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي اعتمدها اليونسكو عام 1972، والغرض منها وضع قائمة بالمواقع الطبيعية والثقافية التي ينبغي الحفاظ على قيمتها التي لا نظير لها من أجل الأجيال القادمة، وضمان حماية هذه المواقع عن طريق التعاون الدولي. واعتباراً من يناير/كانون الثاني 1996، أصبحت قائمة التراث العالمي تتضمن 469 موقعاً.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985، والغرض منها وضع إطار تستطيع الدول من خلاله أن تتعاون في مواجهة مشكلة استنزاف الأوزون. وبموجب الاتفاقية على الدول الأطراف اتخاذ "تدابير ملائمة... لحماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار الضارة الناجمة، أو التي قد تنجم عن الأنشطة البشرية التي تُغير، أو قد تُغير من طبقة الأوزون".
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون لعام 1987 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، يهدف إلى خفض انبعاث المواد المصنعة التي تستنزف الأوزون والقضاء عليها في آخر الأمر. وقد تم تعديل هذا البروتوكول أربع مرات منذ عام 1987، ونصت التعديلات على وضع آليات لنقل التكنولوجيا وتمويلها، وإضافة بعض أنواع الكيماويات إلى قائمة المواد المستنزفة للأوزون التي يجب منع استخدامها تدريجياً.
- اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات عبر الحدود وبالتخلص منها لعام 1989 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وتلزم أطرافها بتقليل نقل المخلفات الخطرة عبر الحدود إلى الحد الأدنى، وضمان التعامل مع هذه المخلفات والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً، في أقرب موضع ممكن من مصدر إنتاجها، وتقليل إنتاج المواد الخطرة إلى أقل حد ممكن.
- الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وتلزم الدول الأطراف بتحقيق استقرار تركيز الغازات المسببة لظاهرة "الاحتباس الحراري" في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التداخلات البشرية الخطيرة مع النظام المناخي. وتهدف الاتفاقية إلى حماية النظام المناخي وتخفيف الآثار الضارة للتغير المناخي، ووفقا للاتفاقية فإن الدول الأطراف لها حق وعليها واجب العمل على تعزيز التنمية المستدامة. كما تسعى الاتفاقية أيضاً إلى تجنب تكليف الدول النامية بما لا طاقة لها به من الأعباء بهذا الخصوص، وتشجع على وضع سياسات وإجراءات تراعي اختلاف السياقات الاقتصادية والاجتماعية.
- اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وتهدف إلى المحافظة على التنوع البيولوجي، وتشجيع الاستخدام المستدام والعادل والمنصف للموارد الوراثية والانتفاع بها، وتطالب أطرافها بصياغة استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية للحفاظ على التنوع الحيوي، وإدراج مسألة المحافظة على التنوع الحيوي في التخطيط الاقتصادي الوطني. كما تطالب الاتفاقية بأن تتخذ أطرافها تدابير محددة تتضمن إنشاء نظام للمناطق المحمية، ووضع السبل الكفيلة بالتعامل مع الكائنات المُعدَّلة، ومكافحة الأنواع الغريبة من الكائنات الحية أو السيطرة عليها. وتعترف الاتفاقية بأهمية أنماط حياة السكان الأصليين والتقليديين ومعارفهم فيما يتعلق بالمحافظة على التنوع الحيوي.

ويورد "سجل الاتفاقيات البيئية" لعام 1989 الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة 139 معاهدة إجمالاً. كما توجد أيضاً معاهدات لا تعالج القضايا البيئية أساساً ولكنها تتناول الالتزامات البيئية، ومن بينها الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة وغيرها من شؤون التعاون الدولي (مثل الجات)، واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية، واتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، والاتفاقيات الخاصة بإنشاء البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، واتفاقيات معونات التنمية المتعددة الأطراف مثل اتفاقية لومي الرابعة لعام

1990. وبالإضافة إلى ذلك، توجد اتفاقيات بيئية ثنائية بين الدول أسهمت إسهاماً كبيراً في تطوير المعايير البيئية الدولية.

وعلى الرغم من أن إعلان ريو للبيئة ليس معاهدة فإنه يحث الدول على الوفاء ببعض الالتزامات. وبموجب الولاية التي منحتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، فقد أصبحت هذه اللجنة هي الجهة المركزية التي تتولى مراجعة ما يحدث من تقدم في تنفيذ الالتزامات التي تضمنتها الصكوك الثلاثة الصادرة عن مؤتمر ريو وحث الدول على المضي قدماً في إعمالها.

الدساتير والقوانين الوطنية

تعترف العديد من الدساتير والقوانين الوطنية بالحق في البيئة الصحية المستمد من التزام الدول بتبني المبادئ الواردة في إعلاني ستوكهولم وريو. كما أشارت بعض المحاكم المحلية إلى المبادئ التي يتضمنها هذان الإعلانان. ومن الواضح أن الوضع القانوني للبيئة الصحية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان يتفاوت فيما بين النظم المختلفة. وقد صاغت دول كثيرة، مثل جنوب أفريقيا، نصوصاً دستورية تقر بالحق في البيئة الصحية، حيث ينص دستور جنوب أفريقيا على ما يلي:

لكل شخص الحق في:
(أ) بيئة لا تضر صحته أو سلامته؛
(ب) في حماية البيئة لمصلحة الأجيال الحالية والقادمة من خلال تدابير تشريعية معقولة وغيرها من التدابير التي: "1" تمنع التلوث والتدهور الإيكولوجي؛
"2" تدعم المحافظة على البيئة؛
"3" تضمن تنمية الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام من الناحية البيئية، وفي نفس الوقت تعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى مبررات وجيهة.[4]

ويتضمن دستور كوريا الجنوبية النص على أن "لكل المواطنين الحق في بيئة صحية طيبة". كما خصصت دول أخرى بعض النصوص الدستورية للحق في البيئة الصحية مثل الإكوادور والمجر وبيرو والبرتغال والفلبين.

وتعترف بعض الدول الأخرى مثل المكسيك وإندونيسيا بالحق في البيئة الصحية في تشريعاتها الوطنية. ففي المكسيك يتمثل الهدف الأول للقانون المعني بحماية البيئة والتوازن الإيكولوجي وفقاً للتعديلات التي أدخلت عليه عام 1996، في "ضمان حق كل شخص في الحياة في بيئة سليمة، من أجل تنميته وصحته وسلامته". ويؤكد البند 12 من المادة 15 من هذا القانون على الحق في بيئة صحية، كما يخول السلطات المختصة صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ممارسته. إلا أن هذه النصوص لا تعني الكثير؛ لأن المحاكم لا تقوم بفرضها حيث ترى أنها لا تكفي لتوفير السند القانوني لرفع دعوى من قبل شخص لا يستطيع تقديم دليل على وقوع ضرر بيئي شخصي ومباشر.[5]

ويعترف قانون إدارة البيئية في إندونيسيا أيضاً بالحق في البيئة الصحية، حيث تنص المادة 5(1) منه على أن "لكل شخص نفس الحق في بيئة طيبة وصحية". ويقترن هذا النص بعدد من النصوص التي تضمن "الحق في الحصول على المعلومات البيئية" (أي حصول العامة على المعلومات)، و"الحق في المشاركة في عملية صناعة القرارات البيئية". وحتى يتسنى تقديم يد العون للمضارين والمنظمات غير الحكومية للنضال من أجل إعمال الحق في البيئة النظيفة، يقر هذا القانون بالعديد من الضمانات الإجرائية فيما يتعلق بالحق في البيئة الصحية مثل حق المنظمات غير الحكومية في رفع دعاوى قضائية بالنيابة عن/باسم فئات معينة من المجتمع.

ونتيجة للضغوط المبذولة من جانب دعاة الديمقراطية والإصلاح في إندونيسيا، اعتمد في الجلسة الخاصة للمجلس الوطني الشعبي التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 1998 عقب استقالة سوهارتو؛ الميثاق الوطني لحقوق الإنسان الذي تضمن النص على "حق كل شخص في بيئة طيبة وصحية".

ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة

توجد بالطبع صلة وثيقة بين الحق في البيئة الصحية وغيره من حقوق الإنسان. بل قد يكون من الأسهل في أغلب الأحوال التعامل مع بواعث القلق البيئية من خلال حقوق الإنسان الأخرى أكثر من تناولها من خلال الحق في البيئة الصحية الذي لم يتبلور تعريفه بصورة كاملة حتى الآن. إن تدهور البيئة يؤثر على الحق في الحياة والصحة والعمل والتعليم وغيرها من الحقوق. وقد ترتب على تلوث البحيرات والمسطحات المائية في عدد كبير من البلدان آثار خطيرة فيما يتعلق بقدرة مجتمعات الصيادين على كسب أرزاقهم على نحو كريم بالعمل بوسائلهم التقليدية. وتثبت السجلات الموثقة المشاكل الصحية الناجمة عن تلوث الهواء والمياه بسبب مخلفات المصانع القريبة أو البعيدة. كما تبين أن التسمم بالرصاص – الموجود في مواد الطلاء والجازولين وغيرها من المصادر – يؤثر على قدرة الأطفال على التعلم، والأمثلة على ذلك كثيرة.

كما أن التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة الاقتصادية غالباً ما تصاحبه وترتبط به انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية، منها عدم إتاحة الفرصة أمام الأفراد للحصول على المعلومات، وعدم إتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في الشؤون العامة وتمتعهم بحريتهم في التعبير والتجمع. وفي أحوال كثيرة، عندما تؤثر التنمية الصناعية وعمليات استخراج الموارد - مثل التعدين وتطوير النفط - على المجتمعات المحلية، يصبح أولئك الذين يتصدون للآثار السلبية المترتبة على أنشطة التنمية عرضة للمضايقات أو القمع من جانب الحكومة أو سلطات المشروعات. ويوصي تقرير بروندلاند الذي سبقت الإشارة إليه بأن تعترف الحكومات

> بحق الأفراد في معرفة والحصول على المعلومات المتعلقة بوضع البيئة والموارد الطبيعية، وبحقهم في استشارتهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة التي قد يكون لها تأثير كبير على البيئة، وبحق أولئك الذين أضيرت صحتهم أو بيئتهم، أو من قد تضار صحتهم أو بيئتهم ضرراً شديداً، في الحصول على تعويضات قانونية ورد اعتبار.[6]

كما يرتبط التدهور البيئي في سياقات عديدة بقضايا الهوية العرقية، مما يؤدي إلى ربط بواعث القلق المتصلة بالمساواة وعدم التمييز ربطاً وثيقاً ومعقداً ببواعث القلق المتصلة بالحقوق البيئية.

ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة

شعب أوغوني النيجيري – دراسة حالة

لشركات موبيل وتكساكو وأجيب وشيفرون وإكسون ورويال داتش/شل للبترول مشروعات في دلتا نهر النيجر التي تعد من أكثر الأراضي الخصبة في العالم. وقد كانت شركة شل نيجيريا، وهي فرع من فروع شركة رويال داتش/شل للبترول، أول الشركات التي استخرجت النفط من منطقة دلتا نهر النيجر، ومعظمه من منطقة أوغونيلاند أو على مقربة منها، وذلك عندما كانت نيجيريا لا تزال مستعمرة بريطانية عام 1958. ومنذ ذلك العام استخرجت شركة شل نيجيريا ما تقدر قيمته بثلاثين مليار دولار أمريكي من النفط من أوغونيلاند. وتقوم الشركة ببناء آبار نفطية وخطوط نفط ضخمة تتداخل مع أراضي المجتمعات المحلية الأصلية، ولكنها لا تتحمل المسؤولية إلا فيما ندر عن تسرب الزيت وتلوث الهواء الناجم عن عملياتها. وقد أصبحت معظم مياه الشرب في منطقة أوغونيلاند ملوثة، وغطت طبقات كثيفة من النفط المتسرب من الآبار وخطوط الأنابيب الأراضي الزراعية الخصبة، مما ترتب عليه أن أصبح اليوم كثيرون من شعب الأوغوني بلا مورد للرزق.

وترفض الشركة إطلاع سكان دلتا نهر النيجر وعددهم حوالي 500,000 نسمة بصورة وافية على الآثار البيئية المترتبة على عملياتها. بل إنها عمدت إلى تأليب المجتمعات المحلية على بعضها البعض، حسبما يتهمها دعاة الحفاظ على البيئة، ودفعت أموالاً وقدمت دعماً لوجستياً وأسلحة للعسكريين النيجيريين، وقدمت رشاوى لعدد من الشهود ليشهدوا ضد دعاة الحفاظ على البيئة.

وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاماً، ظل كين سارو ويوا، وهو من دعاة حماية البيئة وحقوق الإنسان، يناضل مع إخوانه من أبناء شعب الأوغوني للفت أنظار المجتمع الدولي إلى أن المجتمعات تميل إلى إلقاء آثار التدمير البيئي الذي تتسبب فيه على عاتق أناس هم أقل من يستطيعون التأقلم معه، وفي معظم الحالات على عاتق الأقليات الفقيرة مثل أبناء شعب الأوغوني. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1995، أعدم النظام العسكري الحاكم في نيجيريا سارو- ويوا وثمانية من زملائه بزعم ارتكابهم للقتل العمد، ولكن الحقيقة أنهم أعدموا بسبب كفاحهم من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب الأوغوني.

وبعد ذلك بفترة قصيرة، أسقط الكومنولث عضوية نيجيريا فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت العديد من الدول الأعضاء في الكومنولث ومجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى عقوبات اقتصادية عليها. ثم استردت نيجيريا عضويتها في الكومنولث في عام 1998 بعد أن حل الجنرال أبو بكر محل الجنرال ساني أباتشا رئيساً للحكومة. أما اليوم فقد رفعت هذه العقوبات الاقتصادية، وأصبحت الحكومة النيجيرية مرة أخرى معتمدة على النفط في تدبير 80% من إيراداتها. وتفيد منظمات حقوق الإنسان أن شركة شل نيجيريا وشركات أخرى ما زالت تمول الأجهزة الأمنية التي تشن أعمال العنف ضد المجتمعات المحلية التي تعارض صناعة النفط.

آليات التنفيذ والتطبيق

لن يكون للاعتراف بالحق في البيئة الصحية تأثير حقيقي على الدساتير والتشريعات وغيرها من ترتيبات السياسات الوطنية ما لم يصاحبه توفير السبل الكفيلة بإعمال هذا الحق والآليات الكفيلة بتطبيقه.

في السياق الدولي، يتضمن إعلان ريو للبيئة وخطة العمل المنبثقة عنه (جدول أعمال القرن 21) تدابير ينبغي اتخاذها لتنفيذ المبادئ المتضمنة في الإعلان وغيره الصكوك التي اعتمدها مؤتمر ريو. وهذه التدابير هي: (1) توفير الموارد والآليات المالية؛ (2) نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛ (3) دعم بناء

القدرات؛ (4) التعريف والتوعية؛ (5) وضع صكوك قانونية دولية ملزمة بهذا الخصوص؛ (6) تقييم الآثار البيئية؛ (7) توفير المعلومات والأدوات اللازمة لقياس ما يحدث من تطور.

وشيئاً فشيئاً أصبحت القضايا البيئية تدخل ضمن دائرة اهتمام آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ففي عام 1989 على سبيل المثال، تلقت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تقريراً يتضمن معلومات تتعلق بالحق في الصحة والحق في البيئة الصحية، ويتعلق التقرير المقدم بهذا الخصوص من قبل صندوق الدفاع القانوني لنادي "سييرا" الذي يقع مقره في الولايات المتحدة - بحديقة ياسوني الوطنية في الإكوادور،[7] وينتقد التقرير مقترحاً قدمته إحدى شركات النفط الأمريكية لبناء طريق يمر عبر الحديقة، على أساس أن هذا الطريق سوف يؤدي إلى شطر الأراضي التي يعيش فيها شعب هواوراني من الهنود الأصليين مما سيؤدي إلى تدمير ثقافتهم وأسلوب حياتهم. وزعم التقرير أن بناء هذا الطريق يمثل انتهاكاً للحق في تقرير المصير والحق في الحياة والحق في الصحة وغيرها من الحقوق.

وقد أدلى أحد ممثلي منظمة أصدقاء الأرض وصندوق الدفاع القانوني لنادي "سييرا" بمداخلة أمام اللجنة الفرعية حث فيها أعضاءها على توجيه الاهتمام إلى قضية حقوق الإنسان والبيئة. وساهم ذلك في اعتماد مشروع قرار بشأن موضوع البيئة وعلاقتها بحقوق الإنسان، وعينت اللجنة الفرعية مقررة خاصة لدراسة العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان.[8] وفي تقريرها النهائي أوضحت المقررة الخاصة بأن الحق في الصحة يتضمن الحماية من الأخطار الطبيعية والتحرر من التلوث، بما في ذلك الحق في وجود تجهيزات كافية للصرف الصحي. منوهة أن مصطلح "بيئة صحية" يفسر عموماً بمعنى أن البيئة يجب أن تكون صحية في حد ذاتها (التوازن البيئي)، إلى جنب كونها ملائمة لصحة البشر، الأمر الذي يتطلب أن تراعي متطلبات الحياة الصحية.

التحرك على المستوى الوطني

تتضمن الإجراءات التي يجب اتخاذها على المستوى الوطني ما يلي:

- إيجاد نظم فعالة لإدارة التخطيط العمراني، ويجب الانتباه إلى أن فعالية مثل تلك النظم تتوقف على وجود عملية التخطيط العمراني القائمة على المشاركة؛
- تقييم الآثار البيئية على نحو يكفل احترام ضمانات الحق في المشاركة، وبما يوفر أداة يمكن أن تستخدمها الحكومة لصياغة قرارات سليمة من الناحية البيئية؛
- وضع نظام لرصد المتغيرات البيئية؛
- إيجاد آلية لتقديم شكاوى من قبل العامة/المواطنين على نحو يتيح لهم الفرصة لتقديم الشكاوى وعرض المظالم بشأن أي انتهاك/تعدي على حقهم في بيئة صحية؛
- كفالة احترام ضمانات الحق في المشاركة في كل مرحلة من مراحل عملية صناعة القرارات البيئية، وإتاحة الفرصة للأفراد للحصول على المعلومات اللازمة لتمكينهم من المشاركة الفعالة.

ومن أفضل الأمثلة على التطبيق الوطني قانون المحاسبة العامة الذي وضعته الحكومة الكندية.[9] ولهذا القانون ثلاثة ملامح رئيسية: أولاً: أنه ينص على إنشاء مكتب جديد للمفوض المعني بالبيئة والتنمية المستدامة بموجب الاختصاصات الإجمالية للمحاسب العام. ويرفع هذا المفوض تقاريره إلى البرلمان بشأن التقدم الذي تحرزه الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال تقارير سنوية يمكن أن يحلل فيها المفوض ما يعن له من أمور تتعلق باختصاصات مختلف الإدارات الحكومية الفيدرالية المرتبطة بالتنمية البيئية والمستدامة.[10]

ثانياً: يطالب القانون الإدارات الحكومية بإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول نهاية عام 1997، تتناول سياسات هذه الإدارات وبرامجها بالإضافة إلى كيفية إدارة عملياتها من الناحية البيئية. ثالثاً: تتضمن تعديلات هذا القانون إنشاء آليات مختلفة لضمان مساءلة الحكومة أمام الأفراد، من بينها إتاحة الحق للأفراد في تقديم التماس للاستفسار عن الأنشطة الحكومية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

كما يمكن استخدام اللجان الوطنية لحقوق الإنسان لحماية الحق في البيئة الصحية، فعلى سبيل المثال ينص القرار 1991/12 للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك على أهلية اللجنة بالنظر في الشكاوى المتعلقة بالقضايا البيئية. وقد قامت اللجنة في هذا الصدد بوضع برنامج بشأن حقوق الإنسان، والنظام البيئي والصحة. وفي عامي 1991 و1992، وضعت اللجنة ست توصيات، منها على سبيل المثال

قضية قصّر ادعوا بالحق المدني ضد وزير الموارد الطبيعية والبيئية

تمثل هذه القضية التي دارت وقائعها في الفلبين محاولة لإلغاء التراخيص الممنوحة لشركات قطع الأشجار بسبب ما يترتب علي عمليات القطع المكثفة من اختفاء الغابات، حيث زعمت الدعوى أن قطع الأشجار يؤدي إلى أضرار لا علاج لها للأجيال الحالية والقادمة، وينتهك حق تلك الأجيال في البيئة الصحية. وقد رفع هذه الدعوى مجموعة تتكون من 43 طفلاً يمثلهم آباؤهم. وزعم المدعون، من ضمن ما ذهبوا إليه، أن الغابات المطيرة التي كانت مساحتها تصل إلى 16 مليون هكتار منذ 25 عاماً لم يبق منها إلا 1.5 مليون هكتار فقط، وطالبوا بإلغاء التراخيص الحالية لقطع الأشجار وعدم منح تراخيص جديدة، واستندوا في ذلك إلى الفقرتين 15 و16 من المادة الثانية من إعلان المبادئ والسياسات الرسمية للدولة الوارد في دستور 1987، واللتين تنصان على الحق في الصحة والحفاظ على التوازن البيئي.

وقد رفضت المحكمة الابتدائية الدعوى على أساس أن القضية لا تمس أي حق قانوني، وأنها تتعلق بحق سياسي ليس من اختصاص المحاكم وفقاً لمبدأ "الفصل بين السلطات". وتم رفع القضية للمحكمة الدستورية والتي أثير أمامها التساؤل حول ما إذا كان للمدعين وهم مجموعة من القصر أي صفة قانونية يحق لهم بموجبها تحريك الدعوى القضائية. فقررت المحكمة أن لهم هذه الصفة، بل وأن من الممكن أيضاً لهم أن يمثلوا أجيالاً لم تولد بعد. وفيما يتعلق بالامتيازات التي تحق لهم، رأت المحكمة أنه:

> إذا كان الحق في وجود نظام بيئي متوازن وصحي وارداً في إعلان المبادئ والسياسات الرسمية للدولة وليس في ميثاق الحقوق، فلا يعني ذلك بالضرورة أنه أقل أهمية من أي حق من الحقوق المدنية أو السياسية المذكورة في هذا الميثاق... وفي واقع الأمر، أن هذه الحقوق الأساسية لا تحتاج حتى إلى تسجيلها كتابة في الدستور لأنه من المفترض أنها موجودة منذ بدء الخليقة.

وفي هذا الحكم أكدت المحكمة الدستورية للفلبين على أن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة ولا تتجزأ وفقاً لدستور الفلبين، وأضافت أن "الحق في وجود نظام إيكولوجي متوازن من شأنه كفالة التمتع بالحق في الصحة يقترن بواجب مقابل له هو الامتناع عن الإضرار بالبيئة... وهذا الحق المذكور ينطوي، من ضمن ما يتضمنه، على الإدارة الحصيفة للغابات الموجودة في الفلبين والمحافظة عليها".

ورفضت المحكمة الدفع بأن هذه القضية سياسية ولا تدخل ضمن اختصاص المحاكم، وأعلنت أن "إنكار أو انتهاك الحق في البيئة الصحية من جانب من عليه الواجب أو الالتزام المقابل باحترامه أو حمايته يعد مبرراً لإقامة الدعوى". وخلصت إلى ضرورة إلغاء كل التراخيص الجارية أو سحبها بموجب إجراء تنفيذي. وبناء على ذلك قضت المحكمة بأن الدولة عليها "الالتزام بحماية" الحق في البيئة الصحية للمدعين.[14]

أناس يبنون عالماً خاصاً بهم على سبيل الاحتجاج

إذا ما سار المرء في المنطقة القريبة من سد باك مون في منطقة أوبان راتشاثاني في تايلاند، فسيعتقد مجرد قرية عادية تعيش على الزراعة، فالدخان يتصاعد من البيوت التي تطهو طعامها، والأطفال في سن المراهقة مشغولون بغسل الثياب، وبعض الأطفال يلعبون على الأرض بينما البعض الآخر يساعدون في حمل مياه الشرب إلى بيوتهم.

ولكن هذه القرية واسمها "ماي مون مان يوين" (أي طول عمر نهر القمر) والتي يبلغ عمرها خمسة أشهر ليست قرية عادية، وإنما هي مجتمع محلي يمثل ساحة احتجاج تجمع خمسة آلاف من المزارعين المضارين بسبب بناء سد باك مون وغيره من مشروعات الدولة، وقد نظم هؤلاء تجمعاً شعبياً سلمياً منذ مارس/آذار 1999 وتعهدوا بمواصلة العيش في هذا المكان حتى تستجيب لهم الحكومة كما ينبغي.

والآن أصبحت الاحتجاجات غير العنيفة التي يقوم بها المزارعون تأخذ شكل نظام مجتمع محلي يوازي المجتمع العادي، ويتضمن إنشاء معبد ومكتبة محلية ومدرسة للأطفال الذي جاءوا مع آبائهم إلى موقع الاحتجاج. كما يجري إنشاء مركز للرعاية الطبية، ودور للمناسبات ودار للضيافة، ويجري تدريب حراس للأمن لضمان مواصلة الاحتجاجات السلمية، كما يتم تنظيم حملات خاصة بالصحة والصرف الصحي.

وفي كل صباح يتجمع الأعضاء الأساسيون لكل مجموعة في المركز المحلي لمناقشة المشاكل المتعلقة بالأعضاء، كما يناقشون الاستراتيجيات والمشاكل والخطط المستقبلية. وفي المساء، يعقدون اجتماعاً محلياً توفد إليه كل مجموعة ممثلاً عنها، وفي بعض الأحيان توجه الدعوة لغير الأعضاء للانضمام إلى مناقشاتهم.

وإلى جانب هذا الروتين اليومي، يجد المزارعون أمامهم الفرصة لتوسيع نطاق وعيهم السياسي، فالمنهج الموجود في مدرستهم السياسية يغطي موضوعات القيادة والقانون والشؤون التجارية للمجتمع المحلي، والزراعة العضوية والنظم البيئية. وتوجه الدعوة لكثير من الأكاديميين لإلقاء الكلمات ومناقشة القضايا الاجتماعية مع أبناء هذا المجتمع المحلي.

ويساهم كل عضو بمبلغ من المال يقدر ببات واحد يومياً (البات هي الوحدة الأساسية للعملة في تايلاند)، يسدد إلى صندوق مركزي يدار تحت إشراف لجنة مختصة، ويتم تسجيل حسابات الصندوق ومراجعتها إعمالا لمبدأ الشفافية.

وهكذا تتجلى روح التضامن بين المحتجين. وفي الصباح الباكر من كل يوم يتجه الصغار والكبار على حد سواء إلى معبد القرية، حيث يقدمون صدقاتهم لرهبان المعبد، ويحضرون جلسات للتأمل ويستمعون إلى تعاليم بوذا. ومن بين هؤلاء المعترضين حوالي 17 راهباً..."[16].

التوصية 91/110 المؤرخة في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1991 والتي أصدرتها اللجنة رداً على شكوى قدمها عدد من الأفراد الذين ذكروا أن السلطات المسؤولة عن مكافحة التلوث والقضاء عليه لم تمد الجمهور بالمعلومات التي ينبغي إطلاعه عليها. فأوصت اللجنة بأن تقوم السلطات المعنية بالإعلان على الملأ من خلال وسائل الإعلام عن الآثار الضارة للتدهور البيئي على الصحة، والتدابير المحددة التي ينبغي على العامة اتخاذها في هذا الشأن.[11]

وقد شهدت ساحات القضاء عدة قضايا محلية ساهمت في إعمال الحق في البيئة الصحية في العديد من البلدان، منها تأكيد المحكمة العليا في كوستاريكا على الحق في البيئة الصحية.[12] وكان المدعي في هذه القضية قد أقام دعواه على أساس أن حقه وحق جاره في الحياة وفي البيئة الصحية تعرض للانتهاك بسبب استخدام جرف موجود في الحي الذي يقطنان فيه كمقلب للقمامة. فأمرت المحكمة بإغلاق هذا

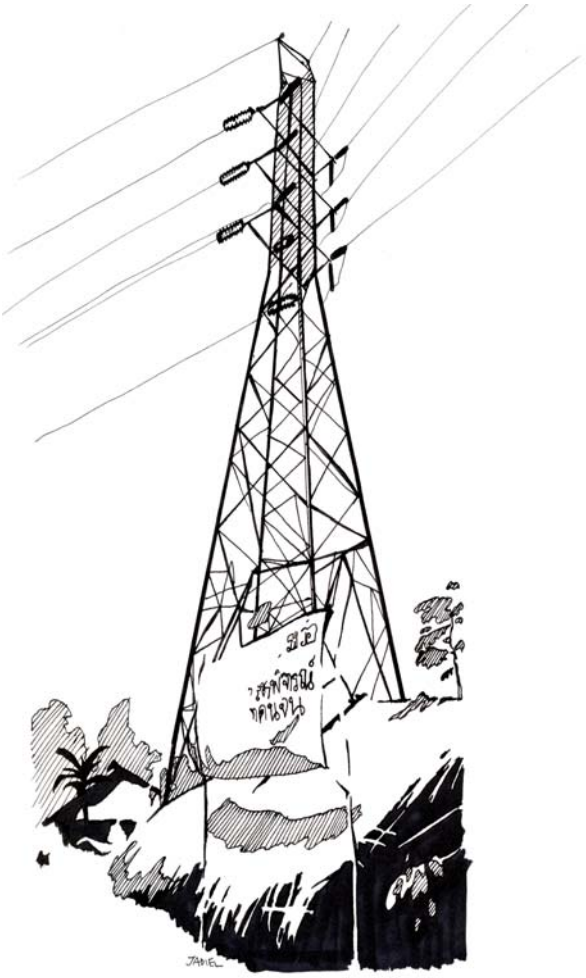

المقلب في الحال، وقررت أن السلطات لم تتخذ ما يكفي من الإجراءات الفعالة أو اليقظة تنفيذاً لالتزامها بحماية الحياة والبيئة. وذكرت المحكمة أن الحياة "لا يمكن أن تقوم إلا على التوافق مع الطبيعة، التي تغذينا وتحفظ علينا حياتنا، لا فيما يتعلق بالغذاء المادي فقط، ولكن فيما يتصل بالسلامة الجسمانية أيضاً، الأمر الذي يمثل حقاً لكل المواطنين في الحياة في بيئة خالية من التلوث".[13]

أما في الهند، فهناك نموذج للتطبيق القضائي للحق الدستوري في البيئة الصحية في قضية م. ك. ضد الحكومة الاتحادية الهند، والتي تتعلق بالتلوث الناجم عن عدد من المدابغ وعدم اتخاذ السلطات أي خطوات مناسبة في هذا الصدد. فقد طالب الالتماس فرض قيود على بعض الصناعات لمنعها من صرف المخلفات الناجمة عن عملياتها في نهر الجانج. فأمرت المحكمة العليا بإغلاق تلك المدابغ ما لم تخضع مخلفاتها للمعالجة قبل صرفها عن طريق إنشاء محطات معالجة أولية حسب القواعد التي يضعها مجلس الدولة المختص بمكافحة التلوث. وأشارت المحكمة إلى أن "إغلاق المدابغ قد يؤدي إلى البطالة (و) فقد مورد الدخل، ولكن الحياة والنظام البيئي أهم بكثير للناس".[15]

المؤلف: ماس أحمد سانتوسا. هذه الوحدة هي صيغة منقحة من بحث أعده الكاتب لورشة عمل جزيرة فاي فاي.

الهوامش

(1) The following summary is taken from Donald Worster, "The Vulnerable Earth: Towards a Planetary History," in The Ends of the Earth, ed. Donald Worster (New York: Cambridge University Press, 1988).

(2) Taken from Madhav Gadgil, "The Emerging Paradigm," The Hindu, 1 June 1997.

(3) Philip Hirsch, "Seeking Culprits: Ethnicity and Resource Conflict," Watershed (Bangkok) 3, no. 1 (July- October 1997): 26.

(4) المادة الثانية من دستور جنوب أفريقا المتعمد في 8 مايو/أيار 1996 وكما جرى تعديله في 11 أكتوبر/تشرين الأول

1996 بواسطة الجمعية الدستورية.

(5) Alberto Szekely in Background Paper on National Implementation in Mexico, Workshop on National Implementation of the Principles Contained in the Rio Declaration on Environment and Development, UN Headquarters, 12-14 January 1999.

(6) Cited in Lloyd Timberlake, "Freedom of Information on the Environment," Index on Censorship (London: Writers and Scholars International) 18, nos. 6 and 7 (1983): 7,. The relationship between protection of the environment and the right to information and participation was extensively explored in this very interesting issue of Index on Censorship.

(7) The description of this case is taken from Brigit C.A. Toebes, The Right to Health as a Human Right in International Law (Intersenti-Hart, Groningen: School of Human Rights Research,1999).

(8) التقرير النهائي للمقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بخصوص حقوق الإنسان والبيئة؛ السيدة فاطمة زهرة قسنطيني، وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/Sub.2/1994/9.

(9) An act respecting the office of the Auditor General of Canada and sustainable development monitoring and reporting, S.C. 1995, c. 43, now incorporated in R.S.C. A-17.

(10) Howard Mann, "Implementing Principle 11 of the Rio Declaration: An Example of Best Practices in Canada," prepared for UN Department of Economic and Social Affairs Division of Sustainable Development, November 1998.

(11) Commission on Human Rights, op. cit., 92.

(12) Costa Rica Constitutional Chamber of the Supreme Court Vote No. 3705, 30 July 1993.

(13) Commission on Human Rights, op. cit., 92.

(14) The summary of this case is taken from Toebes, op. cit.

(15) Ibid., 215.

(16) Supara Janchitfah, Bangkok Post, 29 August 1999.